محليات

تحسن نوعية خبز حمص

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير فرع الشركة العامة للمخابز بحمص المهندس جليل إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أن نوعية مادة الخبز انعكست إيجاباً بالتحسن بعد التحسن الملحوظ في نوعية دقيق القمح الذي أصبح يأتي للأفران.

وأشار المهندس إبراهيم إلى أن عدد المخابز العاملة في فرع حمص يبلغ تسعة مخابز، مبيناً أن بعض المخابز توقف عن العمل بسبب الظروف التي يمر بها البلد كمخبز تدمر الآلي الذي توقف بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ ومخبز الرستن الذي خرج عن الخدمة منذ عامين، موضحاً أنه تمت إعادة تشغيل مخبز حي دير بعلبة وعودته للخدمة منذ بداية الشهر المنصرم.

وعن إنتاج فرع مخابز حمص خلال النصف الأول من العام الحالي قال مدير الفرع: بلغت كمية الخبز الصالح للبيع (٣٢٧٩٠,٤١٧) طناً، والتالف الصناعي (١٣٦٣٣٧) كغ، أما المبيعات فبلغت (٢٢٦١٤,٠٨٠) ربطة خبز واستهلك من الدقيق (٢٦٨٣٤٣٢٥) كغ، أما استهلاك العمال لمادة الخبز فبلغ (٣٤٦٢٤) كغ، مشيراً إلى أنه يتوفر لدى مخابز فرع الشركة مخازين لكل من مادة المازوت والدقيق والخميرة.

وأما عن الصعوبات التي تواجه العمال فتحدث إبراهيم قائلاً: هي صعوبة ذهاب وإياب العمال إلى أماكن عملهم، والعمل في الوردية الليلية وخاصة في الأماكن غير المستقرة أمنياً، كذلك صعوبة توزيع الخبز لعدم وجود سيارات كافية لنقل الإنتاج، إضافة إلى انخفاض قيمة التعويضات الخاصة بالعاملين قياساً للظروف الصعبة التي يعملون فيها.

«زراعة» اللاذقية تخمد ٢٤ حريقاً خلال ٤٨ ساعة و٢٥٠ منذ بداية العام الحالي

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكّد مدير الزراعة في اللاذقية المهندس منذر خير بيك أن الموسم الزراع الحالي من أسوأ ما يكون بالنسبة للحرائق التي طالت أراضي زراعية عديدة مبيناً خلال مناقشته الواقع الزراعي في اللاذقية باجتماع مجلس المحافظة بدورته الرابعة لعام ٢٠١٥ أنه في اليومين الماضيين تم تسجيل ٢٤ حريقاً وأحد الأسباب يعود لتحريق الفلاحين لبعض الأعشاب بينما الإهمال يعدّ السبب الرئيس لنشوبها، ليكون مجمل عدد الحرائق منذ بداية العام الحالي ٢١٣ حريقاً زراعياً و٣٧ حراجياً، مضيفاً: لدى المديرية ٣٨ إطفائية و٥ صهاريج تغذية موزعة على المحافظة إضافة لفرق الإطفاء والتدخل السريع وعددها ١٢ فرقة، حيث تتحمل المديرية عبئاً كبيراً في هذا المجال لذا من الواجب توعية الفلاحين ودعوتهم لتواجدهم بحقولهم بشكل مستمر وعدم إهمال أي منها، من جانب آخر أكد خير بيك أنه منذ بداية العام تم تسجيل ٣٢٥ ضبطاً منها ١٣٨ لقطع الأشجار و٥٧ لكسرها بينما تمت مصادرة ١٠٥ سيارات فحم وخشب خلال نفس المدة. كما أشار مدير الزراعة إلى إنتاج المديرية لـ٩ أنواع من المفترسات والطفيليات والبكتيريا في مجال المكافحة الحيوية ومعظمها على الحمضيات مؤكداً أن الزراعة قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال حيث يتم توجيه سيارة من المديرية مع أعضاء من مركز الإنتاج ليتم نشر المفترسات والطفيليات والبكتريا بالحقول ومراقبته كيف يفترس الحشرات الضارة للمزروعات. قامت المديرية بحملات رش لـ٥ آلاف دونم بشكل مجاني علماً أن استيراد المبيدات خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز ٥٠ طناً في حين كان بعام ١٩٩٠ نحو ١٢٠٠ طن، بينما تتابع عمليات السقاية منذ بداية العام بتشكيل لجنة مشتركة مع الموارد المائية ليكون دور الزراعة محصوراً فقط بتحديد متى تبدأ السقاية ومتى تنتهي، جاء تأكيده على دور المديرية كتوضيح لأحد أعضاء المجلس الذي عاتب المديرية لعدم ريّها لأراضٍ معينة في بعض مناطق ريف المحافظة.

الازدحام الكبير على الصرافات وتعطيل معظمها سبب انتشارها

ضبط أشخاص ينصبون على المسنين المتقاعدين بسحب رواتبهم بحجة مساعدتهم

محمد منار حميجو

ظهرت خلال هذا الشهر حالات جديدة للنصب والاحتيال حيث إن النصابين لم يعد ينفع لديهم استخدام الوسائل التقليدية في عمليات النصب التي يمارسونها بحق المواطنين البسطاء، هذه المرة أصبح لهم تكتيك جديد، وهو أن يقفوا أمام الصرفات الآلية متربصين بالعجائز الذين لا يستطيعون الوقوف لفترات طويلة بحجة مساعدتهم في سحب الرواتب وحينما يقتنع صاحب الراتب بكلام النصاب يسلمه البطاقة ويكتب له كلمة المرور وحينها يبدل بطاقة صاحب الراتب ببطاقة منتهية الصلاحية ويتحجج للعجوز بأنه لم يقدر على سحب الراتب مقدماً له الأعذار للفرار.

وعلمت «الوطن» من مصادر أهلية أن هناك حالات عديدة حصلت أمام الصرافات العقارية والتجارية في منطقة البرامكة بدمشق والسبع بحرات، مشيرين إلى أن هناك العديد من العجائز المتقاعدين أو القادمين من محافظات أخرى تعرضوا للنصب بهذه الطريقة.

وروى أحد ضحايا النصب لـ«الوطن» أنه كان يقف أمام الصراف العقاري لسحب راتبه التقاعدي فإذا بشاب يطرح عليه مساعدته في سحب الراتب بحجة أنه تابع لأحد أجهزة الدولة وبالفعل سلمته البطاقة وكتبت له الرقم السري وقال لي انتظر قليلاً وبعد دقائق أخبرني أنه مستعجل ولديه موعد واعتذر مني بشدة.

وأضاف المواطن: وحينما جاء دوري لسحب الراتب تبين أن كلمة المرور غير صحيحة حاولت مرة أخرى فكانت النتيجة ذاتها، مشيراً إلى أنه راجع الفرع العقاري التي صدرت منه البطاقة وأخبروه أن البطاقة التي يحملها ليست بطاقته وأنه تم سحب راتبه.

حالة هذا المواطن ليست الوحيدة التي حدثت وستحدث بل إن هناك حالات عديدة بحسب الأهالي، محملين المصرف العقاري والتجاري مسؤولية انتشار مثل هذه الحالات وذلك بسبب تعطل معظم الصرافات أو أن بعضها ليس فيها أموال ومن ثم فإنه يحدث نوعاً من الازدحام على بعض الصرافات العاملة.

ظاهرة قابلة للانتشار

وأكد المدير العام للمصرف العقاري أحمد العلي أن مثل الحالات قليلة في المصرف واتخذت جميع الإجراءات اللازمة وهي توقيف بطاقة المستخدم في حال بلغ عن حالة النصب وتنظيم ضبط للأمن الجنائي، إضافة إلى مراقبة معظم الصرافات، مشيراً إلى أنه تم تزويد جميع الصرافات الآلية بكاميرات مراقبة.

وأوضح العلي لـ«الوطن»: إنه من الممكن أن تنتشر هذه الظاهرة ر باعتبار أن هناك العديد من الأشخاص يمارسون مهنة النصب وأنهم محترفون في ذلك، داعياً المواطنين الطاعنين في السن إلى سحب رواتبهم من فروع المصرف عبر الشيكات الداخلية لكيلا يقعوا ضحية لهذه الحالات، مشيراً إلى أن المصرف صرف الرواتب للمتقاعدين قبل الموظفين تخفيفاً للضغط والازدحام الكبير لأن هذا يشكل فرصة للنصابين لممارسة مواهبهم الاحتيالية على بسطاء الناس.

وأشار العلي إلى أن ظهور مثل هذه الحالات يدل على أن النصب والاحتيال في سورية أصبح لهما فنون وأن النصابين أصبحوا من أمهر الممثلين ولذلك فإنه لا بد على المواطنين ولا سيما الطاعنين في السن أن يبلغوا عن أي حالة يتعرضون لها لملاحقة الفاعل الذي ارتكب عملية النصب.

وطمأن العلي الموظفين بقوله: إن صرافات العقاري جاهزة لتقبيض الرواتب وأنه لن يكون هناك مشكلات كبيرة، مشيراً إلى أن هذا لا يعني عدم وجود بعض المشكلات الصغيرة إلا أنها خارجة عن إرادة المصرف وهي انقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات.

ثقافة موجودة سابقاً

وكشف مصدر مسؤول في إدارة الأمن الجنائي في وزارة الداخلية أن الإدارة ضبطت العديد من الحالات السابقة المتعلقة بنصب أشخاص على مواطنين بسحب رواتبهم أو تبديل بطاقاتهم، مؤكداً أن عناصر الأمن الجنائي يتتبعون كل شخص يُشكل في أمره أنه يقوم بهذا النوع من النصب.

ودعا المصدر كل مواطن تعرض لمثل هذه الحالات إلى التبليغ عنها فوراً لكي يتسنى للإدارة ملاحقة النصاب وعدم فتح المجال له للنصب على مواطنين آخرين، مشيراً إلى أن جريمة النصب من أبشع الجرائم التي يواجهها المجتمع السوري ولا سيما في ظل الأحداث التي تعيشها البلاد ووجود الكثير من ضعاف النفوس.

اختلافات قضائية سرقة أم احتيال؟

وأكد مصدر قضائي مسؤول أن هناك اختلافاً حول توصيف جريمة النصب عبر بطاقات الصراف، موضحاً أن هناك اجتهادات قضائية تقول إنها سرقة، على حين اجتهادات أخرى تؤكد أنها احتيال.

وأضاف المصدر لـ«الوطن»: إن سبب الاختلاف يعود إلى عدم وجود مواد قانونية في قانون العقوبات تنص على هذه الجريمة بشكل واضح، مبيناً أنه في حال اعتبرت نصباً واحتيالاً فإن العقوبة جنحوية الوصف لكنها مشددة، وفي حال اعتبرت سرقة فالعقوبة جنائية الوصف من اختصاص المحاكم الجنائية.

وشدد المصدر على ضرورة إدراج مواد قانونية واضحة تخص جرائم النصب عبر بطاقات الصراف باعتبار أن هذه الجريمة بدأت تظهر، وأن وجودها أصبح أمراً واقعياً ولا سيما أن هناك لجنة لتعديل قانون العقوبات العام الصادر في عام ١٩٤٩.

وبيّن المصدر أن هناك الكثير من الجرائم الحديثة ظهرت ولم ينص عليها قانون العقوبات العام ما دفع إلى فتح باب الاجتهاد حول العقوبات التي يجب أن تفرض بحق الشخص التي ثبتت بحقه الجريمة، ولهذا السبب كان من الضرورة بمكان تعديل القانون آنف الذكر باعتبار أن الفترة الزمنية التي وضع فيها لم يكن فيها كل هذه التقنيات الحديثة.

> إدراج مواد قانونية واضحة تخص جرائم النصب عبر بطاقات الصراف
>
> العقاري: حالات النصب قليلة والأمن الجنائي نتابعهم!

أسعار العقارات تكوي ذوي الدخل المحدود فقط.. وأصحاب المنازل: الإيجار مصدر دخلنا الوحيد

القش: ارتفاع الأسعار متعلق بالعرض والطلب

محمود الصالح

يوماً بعد آخر ترتفع أسعار العقارات في دمشق بشكل خاص وفي مختلف المناطق الآمنة بشكل عام شراءً وإيجاراً وأصبحت هذه الأسعار فوق طاقة ذوي الدخل المحدود وبالأخص العاملون في الدولة ممن بقيت رواتبهم بحدود ٢٥ ألف ليرة سورية شهرياً وهي لا تكفي لأجرة بيت من دون فرش في منطقة مخالفات مثل دف الشوك أو المزة ٨٦ أو غيرها أما في المناطق الجيدة في دمشق فتصل أجرة الشقة المفروشة إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية في الشيخ سعد وتتضاعف في أوتستراد المزة وكفرسوسة وهذه المناطق بالتأكيد لا يفكر ذوو الدخل المحدود في السكن فيها وهي خاصة بأصحاب الدخول العالية من تجار وصناعيين وغيرهم ممن تركوا مناطقهم ونزحوا إلى دمشق.

«الوطن» أجرت رصداً ميدانياً في دمشق لاستطلاع آراء المواطنين وأصحاب المكاتب العقارية وبعض التجار ممن رضوا الحديث عن هذه القضية وعلى الرغم من تنوع الآراء وربما تناقضها في بعض الأحيان لكن بشكل عام كانت النتيجة أن الارتفاع متعلق بالعرض والطلب.

أبو راتب صاحب مكتب عقاري في المزة جبل قال أسعار العقارات سواء للبيع أو الإيجار مرتفعة جداً قياساً بما كانت عليه ولكن بالنسبة لبقية الأسعار الارتفاع عادي لأن جميع مستلزمات الحياة ارتفعت إلى حدود عشرة أضعاف أما العقارات فكانت الزيادة بحدود ثلاثة أضعاف ليس أكثر والمشكلة ليست لدى المكاتب العقارية بل لدى أصحاب البيوت لأنهم يضعون سقف الإيجار ولا يتنازلون عنه والآن توجد عروض كثيرة للبيع لكن الأسعار مرتفعة يعني شقة في المزة جبل نظامية ١٠٠ م٢ تصل إلى ٢٠ مليون ليرة سورية في وقت نجد نفس المساحة ونفس الجودة في المزة ٨٦ بقيمة أربعة ملايين ليرة لكون الشقة غير مسجلة وهي عبارة عن مخالفة وكذلك الإيجار في المناطق المخالفة أقل من المناطق النظامية.

أم محمد من مدينة حلب التقينا بها في أحد المكاتب العقارية قالت: أنا نزحت من بيتي في حلب بسبب دخول الإرهابيين إلى المنطقة وأصبحت غير آمنة وذهبت إلى الساحل عدة أشهر ولم أستطع تحمل المصروف هناك والآن أبحث عن منزل ولكن كل الأسعار أكبر من قدرتي على الدفع، زوجي متقاعد وليس لدينا دخل يكفي.

أبو علي تاجر عقارات قال: ارتفاع أسعار العقارات ليس مسؤولية تاجر العقارات لأننا نحن نشتري كل المواد والخدمات بأسعار مرتفعة فقد زادت أسعار مواد البناء عشرة أضعاف أما أسعار العقارات لم تزد سوى ثلاثة إلى أربعة أضعاف كنا نشتري كيس الإسمنت بـ٢٥٠ ليرة اليوم ١٣٠٠ ليرة والبحص المتر كان بـ٢٠٠ ليرة اليوم ٢٥٠٠ ليرة والكهرباء والخشب والدهان وكل الأسعار ارتفعت لذلك التاجر مضطر لرفع القيمة وكثير من التجار يبيع بسعر الكلفة فقط ليستعيد رأس المال الذي وضعه ليستثمره في عمل آخر.

جعفر طالب جامعي قال: أنا مضطر للسكن مع عدد من الزملاء في غرفة واحدة بهدف التخفيف من مصروف الإيجار نحن خمسة أشخاص نستأجر شقة مؤلفة من غرفة وصالون ومنافعها بقيمة ٢٥ ألفاً شهرياً وعلى الرغم من عدم راحتنا فيها لكن ليس أمامنا حل لأننا طلاب والأهل ليس لديهم الإمكانية لدفع مبالغ كبيرة.

إبراهيم العلي صاحب منزل: قال أنا أحب أن أؤجر بيتي بخمسة آلاف ليرة كما كان سابقاً لكن من غير المعقول أن أقوم بذلك وأنا أشتري كيلو اللحمة بمبلغ ثلاثة آلاف ليرة وكنت أشتريه قبل الأزمة بمبلغ خمسمئة ليرة سورية هذا البيت اشتريته لأعيش من إيجاره ولا أستطيع أن أؤجره بأقل من الأسعار في الأسواق كل شيء ارتفع لماذا فقط تركزون على العقارات أنا إذا أجرت بيتي بخمسة آلاف فكيف سأعيش وتاجر الخضار والمواد الغذائية يبيعني بأسعار عالية والدواء مرتفع وأجور النقل مرتفعة وكل شيء ارتفع.

الدكتور محمد أكرم القش عميد المعهد العالي للبحوث السكانية قال: ارتفعت أسعار العقارات مع ارتفاع كل مستلزمات الحياة الأخرى وهذا الارتفاع لا يرتبط بالزيادة السكانية بمفهومها العام ولكن بالتأكيد يرتبط بالحركة السكانية بين المناطق والانتقال المؤقت لعدد كبير من السكان من المناطق الساخنة إلى المناطق الآمنة وما دام الموضوع غير مرتبط بالعامل الديمغرافي فإننا لا يمكن أن نتوقعه أو نقرأ مستقبله والحقيقة هناك ارتفاع أسعار العقارات لناحيتي الشراء أو الإيجار لظروف الأزمة أولاً وبالاحتكار ثانياً لأن أصحاب العقارات والتجار يفكرون مثل أي تاجر آخر وهم يقيسون أسعار العقارات مع كل الأسعار الأخرى التي ارتفعت عشرات المرات، والمتضررون الوحيدون هم أصحاب الدخل المحدود من كل ذلك لأن أصحاب المهن الحرة بكل الفئات والشرائح زاد دخلهم بشكل متناسب مع زيادة الأسعار وأصحاب الدخل المحدود وحدهم من يدفعون الضريبة الكبرى لزيادة الأسعار، وصحيح أن هناك أصحاب عقارات يعتمدون في حياتهم على قيمة إيجار هذه العقارات فمن غير المنطقي أن نطالبهم بخفض قيم الإيجار وهم يشترون مستلزمات حياتهم الأخرى بأسعار عالية، المسألة مرتبطة بمنظومة متكاملة للاقتصاد يجب أن نبحث في تحقيق التوازن فيها بشكل كامل.

كشرط للاعتراف بالشهادة السورية

دشاش لـ«الوطن»: ٥٧ امتحاناً وطنياً موحداً خلال ٥ سنوات شملت أكثر من ٦ اختصاصات

فادي بك الشريف

كشفت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي الدكتورة ميسون دشاش في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إجراء ٥٧ امتحانا وطنيا موحداً خلال ٥ سنوات شملت الطب البشري والأسنان والعمارة والمعلوماتية والتمريض والعلوم الصحية بما فيها من اختصاصات، مؤكدة أنه تم إجراء نحو ١٠ امتحانات وطنية تدرس المهارات الأساسية لطلاب الطب البشري إضافة إلى أن المركز أجرى أيضاً نحو ١٠ امتحانات وطنية لطلاب الأسنان.

وبينت دشاش أن المركز يهتم بمخرجات التعليم بهدف تحسين جودة الشهادة السورية، ذاكرة أن تطبيق الامتحانات أتى انسجاماً مع طلب منظمة الصحة العالمية كشرط للاعتراف بالشهادة السورية

وقالت دشاش إن المركز حدد يومي الثلاثاء والخميس الموافق لـ١ و٣ من أيلول القادم الساعة ١١ صباحاً موعد الامتحان الوطني الطبي الموحد دورة أيلول ٢٠١٥ لطلاب السنة السادسة والراغبين بالتقدم لمفاضلة الدراسات العليا في كليات الطب البشري في الجامعات السورية الحكومية(دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات) والجامعات الخاصة (جامعة القلمون الخاصة والجامعة السورية الخاصة) والجامعات غير السورية في مراكز جامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات على مدى ساعتين في كل من اليومين.

ويتضمن الامتحان في اليوم الأول ١٢٠ سؤالاً في مواضيع الأمراض الباطنة والجلدية والمخبر والأطفال وفي اليوم الثاني ١٢٠ سؤالاً في مواضيع الجراحة والعينية والأذنية والنسائية والتوليد.

وحسب دشاش يحق لطلاب الطب البشري الذين أنهوا مقرراتهم وساعاتهم المعتمدة التقدم للامتحان الطبي الموحد حيث يتقدم طلاب السنة السادسة في كليات الطب البشري بطلباتهم عبر التسجيل الإلكتروني اعتباراً من ١ ولغاية ١٥ آب القادم على الموقع الإلكتروني لمركز القياس والتقويم على أن تحدد لاحقا أماكن المراكز الامتحانية في الجامعات الحكومية وأسماء المقبولين في الامتحان الموحد ومواعيد استلام البطاقات الإلكترونية على الموقع الالكتروني للمركز.

وأضافت: علامة النجاح في الامتحان الطبي الكتابي الموحد لطلاب الجامعات السورية ٦٠٪ كما يتم حساب معدل السنة السادسة على أساس معدل الامتحان الطبي الكتابي الموحد ويخضع خريجو الجامعات غير السورية للامتحان الطبي الموحد من أجل معادلة شهاداتهم وتعد درجة النجاح بالنسبة لهم ٥٠٪ وتعتمد علامة ٦٠٪ كشرط للتقدم إلى الدراسات العليا ويتقدم الطالب للامتحان الطبي الموحد في المركز نفسه الذي تقدم فيه لامتحانات المقابلات السريرية في هذه الدورة، ويحتفظ طلاب الجامعات الحكومية والخاصة بالامتحانات العملية لمدة ٤ دورات امتحانية متتالية.

كما حددت قيمة الرسوم بـ٥٠٠٠ ليرة لطلاب الجامعات الخاصة و٣٠٠٠ ليرة لطلاب الجامعات الحكومية تدفع في حساب المركز الفرعي لاختصاص الطب البشري حصريا.

وأكدت دشاش أن المركز حدد الساعة ١١ صباحاً من يوم السبت الموافق ٢٢ آب القادم موعدا للامتحان الوطني الكتابي لطلاب السنة الخامسة من طلاب طب الأسنان من الجامعات السورية «الحكومية والخاصة» وغير السورية في جامعات دمشق وحلب وتشرين وحماة لمدة ساعتين، حيث تخصص للامتحان ١٠٠ درجة ويحدد عدد الأسئلة بـ١٢٠ سؤالا وفق المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية «النارس» التي تحدد الحد الأدنى من المعرفة والمهارات العملية وهي من نموذج الأسئلة متعددة الخيارات.

ويحق لطلاب طب الأسنان قيد التخرج المتبقي لديهم ٤ مقررات دراسية على الأكثر في الجامعات الحكومية وما لا يزيد على ١٥ ساعة معتمدة في الجامعات الخاصة، التقدم شرطيا لامتحان طب الأسنان الموحد دورة آب ٢٠١٥ ويعد الامتحان ملغى في حال عدم النجاح بالمقررات الدراسية المتبقية للطلب بعد الامتحان، كما أن النجاح على درجة ٦٠٪ يعد شرطاً للتخرج وللتقدم لمفاضلة الدراسات العليا موضحاً أن خريجي الجامعات غير السورية يخضعون لامتحان الطب الموحد من أجل معادلة شهاداتهم وتعد درجة النجاح بالنسبة لهم ٥٠٪ وتعتمد علامة ٦٠٪ كشرط للتقدم إلى الدراسات العليا.

> ١٠ امتحانات للطب البشري وأخرى للأسنان

كلام رسمي جداً

جامعة دمشق: ما قامت به «الأستاذة» ضمن الأصول

إشارة إلى المقال المنشور في الصحيفة بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠١٥ تحت عنوان: «نفي رسمي لتسريب الأسئلة في اللغة الإنكليزية... أستاذة تخالف قواعد الامتحانات وتقلص توقيت الامتحان».

نشكر لكم بداية إيضاح حقائق تهم طلابنا في جامعة دمشق عامةً، وكلية الآداب قسم اللغة الإنكليزية خاصة.

قامت إدارة الجامعة بالتحقق من الموضوع من خلال الوقائع التي نبينها وفق الآتي:

المقرر المشار إليه في المقال مكلف به عضوا هيئة تدريس من الكلية، وقام كل منهما بوضع أسئلته الخاصة وتحديد الزمن المناسب لها وفق الإجراءات القانونية، ولدى جمع الزمنين عادل الجمع ٥٥ دقيقة، وفي مثل هذه الحالة يحدد الزمن بـ٦٠ دقيقة، مع ملاحظة أن الحساب الزمني لأسئلة المقررات المؤتمتة هو ٤٥ ثانية لكل سؤال، أي عندما يكون عدد الأسئلة ٤٢ سؤالاً كما هو الحال في هذا الامتحان فهو يحتاج إلى أقل من ٣٠ دقيقة وبالتالي يكون الطلاب قد مُنحوا الوقت الكافي للإجابة.

كما تم متابعة نسبة النجاح في المقرر التي كانت ٣٩٪ وهي نسبة طبيعية لأي مقرر من المقررات الجامعية، خاصة للمواد الأساسية لاسيما أقسام اللغات.

وبالتالي ما قامت به الدكتورة (ب–د) في الامتحان لم يكن بمفردها بل كان معها عضو تدريسي آخر، وكان ضمن الأصول التعليمية.

كما صرح الدكتور عميد الكلية، ومن مبدأ الحرص على الطلاب، فإن الموضوع سينظر من خلال الوقائع من إدارة الجامعة.

وأخيراً وليس آخر تؤكد جامعة دمشق حرصها الدائم على العملية التعليمية وسمعة السادة أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعدم الإساءة لأي منهم أو التشهير بهم.

جامعة دمشق
مدير الإعلام

وزير العدل يوضح: محكمة قضايا الإرهاب تملك صلاحياتها من خلال إحداثها

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم

إشارة للمقال المنشور في العدد (٢١٢٧) تاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠١٥ في صحيفتكم تحت عنوان: (محكمة الإرهاب تخلي سبيل ٢٤٠٠ وتسحب دعاوى من الأحداث والقضاء العسكري).

وإزالة لأي سوء فهم قانوني وتوضيحاً للآليات والإجراءات المتبعة في معالجة قضايا الإرهاب، فإننا نفيدكم بما يلي:

أولاً: اسم المحكمة ليس محكمة الإرهاب وإنما المحكمة المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب، كما ورد في قانون إحداثها رقم (٢٢) عام ٢٠١٢.

ثانياً: لم تبدأ مؤخراً المحكمة بمحاكمة الأحداث أو العسكريين، وإنما هي ومنذ إحداثها وبناء على أحكام القانون تقوم بمحاكمة جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين بغض النظر عن صفتهم.

ثالثاً: إن محكمة قضايا الإرهاب تملك صلاحياتها واختصاصاتها القانونية من خلال إحداثها رقم (٢٢) تاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٢ وليس من خلال قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٩ /) تاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٢، حيث نصت المادة الثالثة الفقرة الأولى من القانون (٢٢) لعام ٢٠١٢ على أن المحكمة المختصة المحدثة تختص بالنظر في جرائم الإرهاب، ونصت المادة الرابعة على أن اختصاص المحكمة يشمل جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين، كما نصت المادة (٨) على أن تنقل إلى هذه المحكمة جميع دعاوى الإرهاب التي هي قيد النظر أمام سائر المحاكم الأخرى.

وبالتالي لا يوجد توحيد طارئ للاختصاصات ولا يوجد نقل طارئ للدعاوى ولا يوجد اختصاص جديد للمحكمة، بل يتم تنفيذ أحكام القانون منذ إنشاء المحكمة حتى الآن.

وزير العدل
الدكتور نجم أحمد الأحمد